فيرا سونغوي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

في مواجهة كوفيد-19، على أفريقيا أن تخطط من الآن على الأمد المتوسط والطويل

فيرا سونغوي
وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ولّدت أزمة كوفيد -19 ركودًا عالميًا غير مسبوق منذ أزمة عام 1929، مع خسارة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة -4.4٪ حسب تقدير صندوق النقد الدولي في عام 2020. ومن المتوقع أن يسجل شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا) نمواً قدره -3.6٪ مقابل 1.9٪ في عام 2019.

على صعيد التشغيل، يعتبر هذا التأثير أكثر أهمية بالنظر إلى أن المنطقة دون الإقليمية تعاني من بطالة مستوطنة (12٪ في عام 2019)، لاسيما بين الشباب (30٪)، ومن نمو لا يخلق مناصب شغل كافية. وتتنوع التوقعات لعام 2020 من بلد إلى آخر، غير أن من المتوقع أن يتجاوز معدل البطالة 15٪ في المتوسط في المنطقة دون الإقليمية.

وسيكون التأثير الاجتماعي والاقتصادي أكثر أهمية بما أن الأزمة الصحية مستمرة على ما يبدو، وبما أن اقتصادات شمال أفريقيا تعتمد على قطاعات، مثل السياحة (في مصر والمغرب وتونس) أو الهيدروكربونات (في الجزائر، والسودان)، من المحتمل أن تتأثر بشكل دائم بالأزمة الصحية. هذه الأزمة تضر كثيراً بالمالية العامة الهشة في الأساس، مع عجز مهم في الميزانية في بعض البلدان (-9.6٪ في الجزائر، -8.1٪ في مصر و -10.8٪ في السودان في 2019)، وديون في تزايد كبير.

نحو تحوّل هيكلي قسري

سيكون للأزمة، إلى جانب تأثيرها على الأمد القصير، عواقب على الأمد المتوسط والطويل، سيكون من الصعب إدارتها في الوقت الذي كانت المنطقة دون الإقليمية تعاني أصلاً من تباطؤ في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن تحول هيكلي متراخٍ، بمساهمة ضئيلة

للغاية في نمو الإنتاجية وخلق فرص العمل. إن الأزمة، بتأثيرها غير المتكافئ والدائم على قطاعات معينة، تولد الآن "تحولاً هيكلياً قسرياً" تعقده نقاط الضعف الهيكلية في المنطقة دون الإقليمية.

فضلاً عن ذلك، تخضع الدول لاستبداد الطوارئ، لمواجهة العواقب الاقتصادية والاجتماعية على الأمد القصير، بينما يجب عليها كذلك التفكير في الانتعاش على الأمد المتوسط في عالم يتسم بدرجة أكبر من عدم اليقين ويعاني من التغييرات، مثل تسارع الميدان الرقمي أو التغيرات المناخية، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة عميقة لنماذج التنمية.

ثورة رقمية لا ينبغي إضاعتها

التكنولوجيا الرقمية هي تهديد وفرصة لبلدان شمال أفريقيا والبلدان النامية عموماً: فهي تهديد لأن احتمال تدمير الوظائف مرتفع للغاية، فبعض الدراسات حول البلدان الأفريقية تقدّره بما يقرب من 50٪ من الوظائف الحالية. وهي فرصة لأن التكنولوجيا الرقمية هي أيضًا مصدر لخلق فرص العمل وتحديث الدولة وزيادة فاعلية السياسات العامة. كما أنها توفر تطبيقات متعددة تمكّن من حل المشكلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بفعالية أكبر وبلوغ أهداف التنمية المستدامة (أنظر على سبيل المثال TWI2050 – (The World in 2050 (2019)).

يجب ألا تفوت شمال أفريقيا الثورة الرقمية خشيةَ التخلف عن الركب الذي سيكون من الصعب للغاية تجاوزه. يجب أن تستثمر المنطقة دون الإقليمية بكثافة في البنية التحتية الرقمية، وتقوية قدراتها التكنولوجية وإطلاق العنان لإمكاناتها الابتكارية.

نحن ندرك هنا مدى تعقيد الوضع الذي تواجهه الحكومات. يجب في الوقت نفسه التمكن من امتصاص الصدمات قصيرة الأمد، والحد من خسائر مكتسبات التنمية، وتقليل نقاط ضعفها، وإعداد البلدان لـ "ما بعد كوفيد -19". إن هذا الأمر معقد من جهة بسبب سعة الصدمة، مما يجعل من الضروري إجراء جبهة من الإصلاحات قصيرة ومتوسطة الأمد في العديد من المجالات، وتعبئة موارد كبيرة. فضلاً عن ذلك، فإن المخرج من الأزمة يرتبط ارتباطًا وثيقًا برؤية متوسطة طويلة الأمد، وبالتالي من الضروري تصميم سياسات عامة تحقق الاتساق في مواجهة التحديات قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد. في الواقع، لا يتعلق الأمر بمجرد صدمة ظرفية، بل بأزمة عميقة ستولد تحولا عميقا في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

في مواجهة هذا الوضع، تقف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى جانب الدول الأعضاء فيها.

التمويل، الأدوية والرقمنة: ثلاث مبادرات رئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاث مبادرات رئيسية لدعم الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. الأولى هي إنشاء صندوق متخصص يسمى "تيسير السيولة والدعم"، لاسيما لدعم الأسواق الناشئة الهشة وغيرها من الجهات السيادية الهشة التي لا تشجع مبادرات التنمية المستدامة، وبشكل أكثر استعجالاً، تسهيل الوصول إلى السيولة والقروض والاستثمارات في هذه البلدان.

وتقع الثانية على الصعيد الصحي، مع دعوة للتعبير عن الاهتمام لدى مصنعي الأدوية الأفارقة بإنتاج 107 من منتجات صحة الأم والطفل ومنتجات صحية أساسية من أجل الإسهام في زيادة الوصول إلى إمدادات ميسورة التكلفة وموثوقة من الأدوية مضمونة الجودة. من المتوقع أن يؤدي هذا الجهد إلى زيادة القدرة التفاوضية للقارة بفضل اقتصادات الوفرة مع ضمان الجودة كغاية مركزية، وهي ميزة ضرورية لأن 42٪ من الأدوية المزيفة التي تصادرها منظمة الصحة العالمية كل عام في جميع أنحاء العالم تم اكتشافها في أفريقيا.

وأخيرًا، تتعلق المبادرة الثالثة بالرقمية مع مركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتميّز من أجل الهوية الرقمية، والتجارة والاقتصاد الرقميين. ويعمل هذا المركز جاهداً لمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة التحديات التي تعترضها، ويعمل من أجل تنمية الرقمنة من أجل النمو الشامل والمستدام وتحويل اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

ستكون الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا، والتي سننظمها يوم الثلاثاء 17 تشرين الثاني/ نوفمبر تحت شعار: "ك: سياسات واستراتيجيات التعافي من كوفيد- في شمال أفريقيا" فرصة لفرق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائنا الوطنيين لتشخيص أولويات البلدان الأعضاء من أجل تحقيق انتعاش اقتصادي سريع، وعلى أسس سليمة ومستدامة في شمال أفريقيا.